

التوجيه اللغوي للكلمات الفرشية التي انفرد
بها المصحف الشامي

**Linguistic Guidance of Al-Farshiyah
Words Unique to Al-Shami Quran**

علي بن علي حسين غزوان⁽¹⁾
Ali bin Ali Hussein Ghazwan

<https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.100>

(1) أستاذ القراءات القرآنية المساعد بكلية أصول الدين، جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية،
بروناي دار السلام.

عنوان المراسلة : alialighazwan8@gmail.com



الملخص:

يُعدُّ المصحف الشامي أحد المصاحف العثمانية التي نسخت في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان- رضي الله عنه- وقد تفرد برسم كلمات في سور القرآن الكريم رسماً خاصاً به، تميز به عن غيره من المصاحف العثمانية الأخرى، وكان لهذه الكلمات القرآنية الفرشية أثرٌ في اللغة العربية، وبخاصة في المستوى النحوي التركيبي، والبلاغي، والدلالي؛ وكان هذا التمييز الرسمي للمصحف الشامي، سبباً لأن يكون عنوان البحث محددًا بـ(التوجيه اللغوي للكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي). وتبرز إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيس: ما التوجيه اللغوي للكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية: ما أهمية دراسة المصحف الشامي دراسة لغوية؟ وما الكلمات الفرشية التي تميز وانفرد بها المصحف الشامي عن سائر المصاحف الأخرى؟ وما الدلالات اللغوية التي أبرزتها الكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي؟ ويهدف البحث إلى: بيان أهمية دراسة المصحف الشامي دراسة لغوية، واستقراء الكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي، وتوجيهها لغوياً، والكشف عن دلالاتها اللغوية. والمنهج المتبع للبحث هو المنهج الإحصائي في تحديد المواضع التي انفرد بها المصحف الشامي في القرآن الكريم من بدئه حتى خاتمته، ووضع تلك المواضع في تصنيف لغوي، على وفق ما يتناسب مع طبيعة الكلمة الفرشية، والمنهج الوصفي التحليلي في التوجيه اللغوي.

ويحتوي البحث على مقدمة، وخمسة مباحث. وخاتمة البحث، ونتائجه وتوصياته، وفهرس مصادره ومراجعته. ولقد كان من نتائج البحث: أن عدد المواضع التي انفرد بها المصحف الشامي على غيره من المصاحف سبعة عشر موضعاً، وأن التوجيه النحوي هو الأبرز في التوجيهات اللغوية، ثم التوجيه البلاغي والدلالي.

الكلمات المفتاحية: التوجيه اللغوي، الكلمات الفرشية، المصحف الشامي





Abstract

Al-Shami Quran (Levantine Quran) is considered one of the Ottoman Books generated during the reign of Caliphate Othman bin Affan (may Allah be pleased with him), and it was unique in that it drew words in the surahs of the Holy Quran with its design, which distinguished it from other Ottoman books, and these words, al-Farshiyah Words, had an impact on the Arabic language, especially on the syntactic, rhetorical and semantic levels. This official distinction of the Al-Shami Quran was the reason for limiting the title of the study to: (Linguistic Guidance of al-Farshiyah Words Unique to Al-Shami Quran). The research problem arises from the main question: what is the linguistic guidance of al-Farshiyah words that are unique to Al-Shami Quran? The following questions are derived from it: What is the significance of studying Al-Shami Quran in linguistic terms? What are al-Farshiyah words that distinguish and uniquely characterize Al-Shami Quran from all other Quran books? What linguistic connotations highlight al-Farshiyah words that are unique to Al-Shami Quran? The research aims to explain the significance of the linguistic study of Al-Shami Quran, extrapolate al-Farshiyah words that are unique to Al-Shami Quran, align them linguistically, and uncover their linguistic connotations. The methodology used for the research is the statistical method in identifying the places that are unique to Al-Shami Quran in the Holy Quran, from its beginning to its end, and putting these places in a linguistic classification, according to what is appropriate to the nature of al-Farshiyah words, as well as the descriptive analytical approach in linguistic guidance. The study includes an introduction, five sections, a conclusion, findings, recommendations, a list of sources and references. One of the findings of the study was that the number of places, where Al-Shami Quran is unique compared to other Quranic books, is seventeen places, and that the grammatical guidance is the most prominent among the linguistic guidance, followed by the rhetorical and semantic guidance.

Keywords: Linguistic guidance, Al-Farshiyah words, Al-Shami Quran.





مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمداً يكافئ نعمه، ويوافي مزيده، والصلاة والسلام الدائمان الأتمان على خير خلق الله، رسولنا وحبیبنا محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن لرسم المصحف الشريف مزية عظيمة، تتمثل في اتصاله المباشر بالقرآن الكريم؛ فلقد حفظ الله القرآن الكريم بأن هياً له أسباب الحفظ؛ فحفظه القارئون في صدورهم، وكتبه الضابطون في السطور، فاجتمع له حُظَيُّ الصدور والسطور، بما لم يجتمع لكتب من الكتب التي أنزلها الله على أنبيائه ورسله السابقين.

لقد مرّت كتابة المصحف الشريف بمراحل لكل منها أسبابها وبواعثها، وكذا نهجها وطريقتها. ومثلت مرحلة نسخ المصاحف إحدى تلك المراحل، وفيها كان إرسال نسخ من المصاحف إلى الأمصار - وذلك مع قراء يوضحون معالمها وأسسها، ويُقرؤون الناس على وفق قواعدها - ومنها المصحف الشامي الذي انفرد بقراءة ورسم مواضع محددة من القرآن الكريم تميز بها عن غيره من المصاحف العثمانية. ولذا فإن عنوان البحث هو: (التوجيه اللغوي للكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي)، ليدرس تلك المسائل دراسة لغوية، والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد!

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تتجلى أهميته وأسباب اختياره فيما يلي:

- 1- تفرده بدراسة الكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي.
- 2- تبيينه الصلة بين علم رسم المصحف واللغة العربية بمستوياتها المختلفة.
- 3- إيضاحه للدلالة اللغوية لكل كلمة فرشية انفرد بها المصحف الشامي.

إشكالية البحث وأسئلته:

تبرز إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيس:

ما التوجيه اللغوي للكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما أهمية دراسة المصحف الشامي دراسة لغوية؟
2. ما الكلمات الفرشية التي تميز وانفرد بها المصحف الشامي عن سائر المصاحف الأخرى؟





3. ما الدلالات اللغوية التي أبرزتها الكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي؟

أهداف البحث وغاياته:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أهمية دراسة المصحف الشامي دراسة لغوية.
2. استقراء الكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي.
3. توجيه الكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي توجيهاً لغوياً.
4. الكشف عن الدلالات اللغوية التي أبرزتها الكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي.

الدراسات السابقة:

لقد اهتم الباحثون بدراسات ظواهر وقواعد الرسم العثماني، وتفسيرها وتوجيهها على وفق ما يتبين لهم من كتب الأقدمين، أو ما يضيفونه من علل وحكم. ومن الاهتمامات البحثية دراسة الاختلافات بين المصاحف العثمانية، ومن تلك الأبحاث بحث عن: (ما اختلف رسمه من الكلمات القرآنية في المصاحف العثمانية - جمع ودراسة وتوجيه) للدكتور/ محمد خازر المجالي، نُشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة الكويت، المجلد التاسع عشر، العدد السادس والخمسون، عام 2004م، وقد تتبع الباحث المواضيع المختلفة بين المصاحف، فعدها سبعة وثلاثين كلمة خلافية.

ودرست الباحثة/ وردة عبد الله- الباحثة في الماجستير، بجامعة أحمد دراية، الجزائر، عام 2018م- موضوعاً عن: (أثر الرسم العثماني في تحديد المعاني وضبطها، دراسة لبعض النماذج في المصحف الشريف)، وقد أولت دراسة النماذج القرآنية لتُظهر أثر الرسم في تحديد المعنى في ظواهر رسم المصحف: الحذف، والزيادة، والهمز، والإبدال، والفصل والوصل، وما رُسم بإحدى القراءات.

ودرس الباحث/ فتحي بودفلة- الباحث في الدكتوراه، بجامعة الجزائر (1) بن يوسف بن خدة، عام 2021م- موضوعاً عن: (اختلاف المصاحف العثمانية، دراسة تحليلية نقدية الربع الأول من المصحف)، وقد تتبع اختلافات المصاحف في الربع الأول من سورة البقرة إلى آخر سورة الأنعام، يبين حقيقتها، ويوجهها، ويحللها.

وإن بحثي هذا- وإن اتفق مع ما سبق عرضه من دراسات- بيّن فيها الباحثون الكلمات القرآنية التي اختلفت فيها المصاحف العثمانية، إما بعرض نماذج للوقوف على أثر الرسم في تحديد المعنى، أو لتوجيه المواضيع الخلافية بين المصاحف، غير أن هذا البحث يخص المصحف الشامي؛ لتمييزه بمواضع عن سائر المصاحف، ولأثره على اللغة العربية بمستوياتها المختلفة.

منهج البحث:

المنهج المتبع للبحث هو المنهج الإحصائي في تحديد المواضيع التي انفرد بها المصحف الشامي





في القرآن الكريم، من بدئه حتى خاتمته، ووضع تلك المواضع في تصنيف لغوي، على وفق ما يتناسب مع طبيعة الكلمة الفرشية، والمنهج الوصفي التحليلي في التوجيه اللغوي.

حدود البحث:

ما انفرد به المصحف الشامي من كلمات فرشية في القرآن الكريم.

هيكل البحث:

يحتوي البحث على مقدمة فيها: أهمية البحث وأسباب اختياره، ومشكلته، وأهدافه، ومنهجه، وحدوده، والدراسات السابقة، ثم أربعة مباحث، وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف رسم المصحف.

المطلب الثاني: تعريف المصحف الشامي.

المطلب الثالث: تعريف الكلمات الفرشية.

المطلب الرابع: تعريف التوجيه اللغوي.

المبحث الثاني رسم المصحف الشامي والقواعد اللغوية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلاقة بين رسم المصحف الشامي والقواعد اللغوية.

المطلب الثاني: أهمية دراسة المصحف الشامي، دراسة لغوية.

المبحث الثالث: التوجيه النحوي للكلمات الفرشية، وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: الاختلاف في تقدير العامل النحوي.

المطلب الثاني: النعت بين الجر والرفع.

المطلب الثالث: نصب المستثنى في الاستثناء التام المنفي.

المطلب الرابع: إثبات الواو على العطف، وحذفها على الاستئناف.

المطلب الخامس: حذف النون وإثباتها في الفعل المضارع.

المطلب السادس: إعادة حرف الجر قبل الاسم المعطوف على الاسم الظاهر.

المطلب السابع: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به.

المطلب الثامن: إضافة الشيء إلى مثله في المعنى.





المطلب التاسع: حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر.

المبحث الرابع: التوجيه البلاغي للكلمات الفرشية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الالتفات من الخطاب إلى الغيبة.

المطلب الثاني: الالتفات من الغيبة إلى الخطاب.

المطلب الثالث: الالتفات في الفعل المضارع من التكلم إلى الإخبار.

المبحث الخامس: التوجيه الدلالي للكلمات الفرشية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دلالة الانتقال من الاستفهام إلى الخبر.

المطلب الثاني: دلالة اختلاف اللفظ لاختلاف قراءته.

خاتمة البحث ونتائجه وتوصياته، وفهارس مصادره ومراجعته.

المبحث الأول التعريف بمصطلحات البحث، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف رسم المصحف:

استعمل علماء الرسم الأقدمون مصطلحات تدل على الرسم؛ وهي المجهاء، والرسم، والخط، واشتهر منها رسم المصحف. يقول ابن فارس: "الراء والسين والميم أصلان: أحدهما الأثر، والآخر ضرب من السير، فالأول الرسم: أثر الشيء. ويقال ترسّمْتُ الدار، أي نظرتُ إلى رسومها"⁽¹⁾.

ويعرف غانم قدوري الحمد رسم المصحف بأنه: "ما كتبه الصحابة في المصاحف، وأكثره موافقٌ لقواعد الرسم القياسي"⁽²⁾.

ويذكر علماء رسم المصحف المؤلفين لكتبه أسباب جمع عثمان بن عفان - رضي الله عنه - للمصحف الشريف، بروايات مختلفة، تبين كلها أن سبب جمع عثمان للمصحف هو الخلاف بين المتعلمين، في ميدان الحرب، أو في ميدان التعليم، وكل ذلك إن تُرك أدى إلى تفضيل قراءة على أخرى، وتخطئة القراءة التي لم يُجرَ عليها لسانه.

ومن تلك الروايات ما أورده ابن أبي داود السجستاني في كتابه (المصاحف) أنَّ حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - كان في مغازي أهل الشام في أرمينية وأذربيجان، فسمع ورأى اختلافَ وتخطئةَ بعض من كانوا في تلك المغازي لبعضهم في قراءة القرآن، فقال لعثمان بن عفان - رضي الله عنه -: "يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب، كما اختلف اليهود والنصارى، فأرسل إلى حفصة، أن أرسلني إليَّ بالمصحف، ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلت حفصة إلى عثمان

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس، 2/392.

(2) الميسر في علم رسم المصحف، الحمد، ص 26.





بالصحف، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير، أن انسخوا الصحف في المصاحف، وقال للرهط القرشبيين الثلاثة: ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش، وإنما نزل بلسانهم، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف، من تلك المصاحف التي نسخوا، وأمر بسوى ذلك في صحيفة أو مصحف أن يحرق⁽³⁾.

ومن ثم جاءت إجراءات عثمان بن عفان- رضي الله عنه- صارمة وسريعة، لا مجال فيها للتباطؤ ولا للتسوية؛ إذ الأمر متعلق بكتاب الله تعالى، وكان أول إجراء إخبار المسلمين بالمدينة بما سمع من حذيفة، فقال عثمان للصحابة: "أنتم عندي تختلفون فيه وتلحنون، فمن نأى عني من أهل الأمصار أشد فيه اختلافاً، وأشد لحناً، اجتمعوا يا أصحاب محمد، فاكتبوا للناس إماماً"⁽⁴⁾.

وتأتى الخطوة التالية في تشكيل لجنة جمع المصحف، من الثقات الحفاظ، يرأسها زيد بن ثابت الأنصاري، وتجمع في عضويتها سعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير القرشيين، ويحدد عثمان- رضي الله عنه- لمن يقومون بهذه المهمة الجليلة والخطيرة دستور عملهم؛ ومن ذلك قوله: إذا اختلفتم وزيد، فاكتبوه بلسان قريش.

ويفسر أبو شامة المقدسي قول عثمان: فاكتبوه بلسان قريش بتفسيرين: "أي معظمه بلسانهم، فإذا وقع الاختلاف في كلمة فوضعها على موافقة لسان قريش أولى من لسان غيرهم. أو المراد نزل في الابتداء بلسانهم، ثم أبيض بعد ذلك أن يُقرأ بسبعة أحرف"⁽⁵⁾.

ولم يكن جمع المصحف بالمهمة اليسيرة، فقد كان الصحابة الأربعة- رضي الله عنهم- لا "يكتبون شيئاً إلا بعد أن يُعرض على الصحابة، ويُقرُّوا أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قرأ على هذا النحو الذي نجده في المصاحف"⁽⁶⁾.

ومن خطوات جمع المصحف العثماني أنه جمع ما لم تنسخ تلاوته، وثبت بالتواتر، ولم يكن آحاداً، وبما تحتمله الأحرف السبعة، وثبت في العرصة الأخيرة، التي قرأها النبي- صلى الله عليه وسلم- على أمين الوحي جبريل عليه السلام.

وبعد أن تمت كتابة المصحف، والتي استغرقت زمناً كبيراً من خلافة عثمان- رضي الله عنه- نسخت من النسخة الأصلية (الإمام) نسخٌ، وترتيب السور والآيات فيها على الوجه المعروف الآن، بخلاف مصحف أبي بكر- رضي الله عنه- فقد كان مرتب الآيات دون السور.

وكانت الخطوة التالية لهذا العمل المبارك إيفاد قارئٍ من قراء الصحابة؛ ليعلم أهل البلد

(3) المصاحف، ابن أبي داود السجستاني، ص88، فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، 17/9-18.

(4) جامع البيان، الطبري، 57/1، المصاحف، ابن أبي داود، ص95، مختصر التبيين، سليمان بن نجاح، 6/1.

(5) المرشد الوجيز، أبو شامة المقدسي، ص69.

(6) مناهل العرفان، الزرقاني، 257/1.





الموفد إليهم قراءة المصحف، ورسمه. وتأتي الخطوة الحاسمة وهي أمرُ عثمان-رضي الله عنه- بإحراق كل الصحف، التي كانت لدى الصحابة الكرام.

”وبذلك يُرأب الصدع، ويجبر الكسر، وتعتبر تلك المصاحف نورهم الهادي في ظلام هذا الاختلاف، ومصباحهم في ليل تلك الفتنة، وحكمهم العادل في ذلك النزاع والمرء، وشفاؤهم الناجع من مصيبة ذلك الداء“⁽⁷⁾.

لقد وُفِّقَ عثمان-رضي الله عنه- لأمر عظيم، ورفع الاختلاف، وجمع الكلمة، وأراح الأمة⁽⁸⁾.

وتميز رسم المصحف عن غيره من الرسوم والكتابات الإملائية والعروضية بست قواعد، وقد فُصِّلَت هذه القواعد، في كتب رسم المصحف القديمة والحديثة، وإجمال هذه القواعد ينحصر فيما يلي:

1. الحذف لأحد الحروف الخمسة: الألف، والياء، والواو، واللام، والنون.
2. الزيادة لأحد حروف المد الثلاثة.
3. الإبدال: أن يبدل حرف عوضاً عن حرف آخر؛ فتبدل الصاد عوضاً عن السين، والتنوين عوضاً عن النون، وهاء التانيث عوضاً عن تاء التانيث، والواو عوضاً عن الألف، والياء عوضاً عن الألف.
4. الهمزة، والتي لها صور تتوافق فيها مع قواعد الرسم الإملائي، ولها مواضع أُخر تختلف عنها. وقد فصلَّ العلماء تلك المواضع، وأشاروا إلى بعض عللها ووجوهها.
5. المقطوع والموصول، وهذا الباب من الأبواب المتصلة بقواعد اللغة العربية نحوها، وبلاغتها.
6. ما قرئ بقراءتين أو أكثر، ورُسم على إحداها⁽⁹⁾.

المطلب الثاني: تعريف المصحف الشامي:

هو أحد أبرز المصاحف العثمانية، وأشهرها، التي أمر عثمان بن عفان-رضي الله عنه- بنسخها، وهناك نُقولٌ مختلفة في عدد المصاحف المنسوخة؛ فقد ذكر أبو حاتم السجستاني أنها سبعة مصاحف؛ واحد إلى مكة، وآخر إلى الشام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وآخر إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحداً⁽¹⁰⁾.

وذكر أبو عمرو الداني بأن أكثر العلماء قالوا: ”إنَّ عثمان بن عفان-رضي الله عنه- لما كتب المصحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن، فوجَّه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة“⁽¹¹⁾.

(7) المصدر السابق 1/257.

(8) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 1/239.

(9) المتحف في رسم المصحف، عبد الكريم عوض، ص 20-67.

(10) المحرر الوجيز، أبو شامة المقدسي، ص 73.

(11) المقنع، الداني، ص 162-163.





بل رجَّح الداني هذا القول على القول الآخر الذي جعلها سبعة، فقال: ”والأول أصحُّ، وعليه الأئمة“⁽¹²⁾.

وذكر السيوطي في الإتيان أن عددها خمسة مصاحف، أرسلت إلى: مكة، والشام، والكوفة، والبصرة، والمدينة، بالإضافة إلى النسخة التي أبقاها عثمان-رضي الله عنه- لنفسه، والتي عُرفت بالمصحف الإمام⁽¹³⁾.

وهذه المصاحف الخمسة هي التي اشتهرت في كتب الرسم، ولم يُعرف ما انفرد به مصحفا اليمن والبحرين، ومن هما القارئان اللذان أرسلهما عثمان إلى البلدين.

المطلب الثالث: تعريف الكلمات الفرشية:

درج علماء القراءات والرسم- عند تصنيفاتهم في شروح المنظومات- على تقسيمها إلى أصول وفرش، وفرَّقوا بينهما؛ فعرَّفهما عبد الفتاح القاضي-رحمه الله الفرش- لغة واصطلاحاً، فقال: ”الفرش مصدر فرش إذا نشر وبسط، فالفرش معناه: النشر والبسط، ...، وسمي الكلام على كل حرف في موضعه من الحروف المختلف فيها بين القراء فرشاً؛ لانتشار هذه الحروف في مواضعها من سور القرآن الكريم، فكأنها انفرشت في السور بخلاف الأصول، فإن حكم الواحد منها ينسحب على الجميع، وهذا باعتبار الغالب في الفرش والأصول“⁽¹⁴⁾.

وعرَّف نصار الكلمات الفرشية بأنها: ”الأحكام الخاصة ببعض الكلمات القرآنية، مثل: الصراط بالفاتحة“⁽¹⁵⁾.

وهذه التعريفات للأصول والفرش تجري على الرسم والقراءات على السواء؛ فتكون الأصول فيهما هي: القواعد الكلية التي تنبثق منها أحكام مطَّردة، تقاس عليها الأمثلة في الآيات القرآنية، والفرش فيهما هو: الكلمات القرآنية التي اختلف فيها القراء والمصاحف في مواضع محددة، وقد تكون بعض هذه الكلمات كأصول يقاس عليها.

وهذا يعني أن الحروف، أو المواضع، أو الكلمات الفرشية في رسم المصحف هي: تلك الكلمات المبتوثة في القرآن الكريم التي تبين اختلاف القراء والمصاحف في قراءاتهم ورسم مصاحفهم، بما يتميز به قارئ عن قارئ، ومصحف بلد، ومصر، عن مصاحف البلدان، والأمصار الأخرى.

(12) المقنع، الداني، ص 164.

(13) الإتيان، السيوطي، 275/1.

(14) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، القاضي، ص 199.

(15) التنوعات الفرشية للقراءات العشر، نصار، ص 64.





المطلب الرابع: تعريف التوجيه اللغوي:

يعرف الوجه في اللغة بأنه: "مستقبل كل شيء، يقال: وجه الرجل وغيره. وربما عُيِّرَ عن الذات بالوجه"⁽¹⁶⁾، ويقال: هذا وجه الرأي أي هو الرأي نفسه؛ مبالغة، أشار إليه الراغب. والوجه من الدهر أوله. يقال: كان ذلك لوجه الدهر، أي أوله؛ وهو مجاز؛ ومنه جئتك بوجه نهار، أي أوله؛ وكذا شباب نهار وصدر نهار...، والوجه من الكلام: السبيل المقصود به؛ وهو مجاز. ومن المجاز: الوجه: سيد القوم، جمع وجوه، الوجه جمع وجهاء. يقال: هؤلاء وجوه البلد ووجهاءه، أي أشرفه⁽¹⁷⁾.

والتوجيه مصطلح متعدد الدلالة على وفق العلم الذي يُذكر فيه؛ فهو يختلف فيه بين النحويين واللغويين وبين الدارسين لعلم القافية، وكذا التربويين والإداريين الذين يُعَنون بعلم السلوك والتربية والإدارة، إلى غير ذلك من العلوم والفنون.

وترد مع مصطلح التوجيه مصطلحات أخرى من مثل: التعليل، والتأويل، والتخريج، والاحتجاج.

وهذه المصطلحات لم ترد في كتب الأقدمين من النحويين وعلماء القراءات؛ ولكنهم طبقوا تلك المصطلحات عملياً.

إذن ما هو المعنى الاصطلاحي للتوجيه؟

لقد جاء من معاني التوجيه الاصطلاحية بأنه: إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم، وقيل: عبارة على وجه ينافي كلام الخصم⁽¹⁸⁾. ومن معانيه: "بيان وجه الكلام الخفي ومعناه، أو التعليل لما يظهر فيه من إشكال، والمقصود منه البحث عن مغزى الكلام الذي أثار إشكالاً في ذهن السامع"⁽¹⁹⁾.

وهذان التعريفان للتوجيه على وجه الإطلاق، لكن عند النظر إلى المصطلح مركباً؛ أي مضافاً إليه لفظ اللغوي، فهذا يعني أن التوجيه اللغوي يقصد منه: تلمُّس الأوجه اللغوية للقراءات القرآنية بمستوياتها المختلفة (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية)؛ لبيان معاني القراءات، والكشف عن عللها وحججها، ودحض ما يقال عنها من شبهات ومشكلات، والنظر إلى اختلافها على أنه تنوع لفظي، وثناء دلالي، وليس اختلاف تعابير وتضاد.

(16) مقاييس اللغة، ابن فارس، 6/ 88.

(17) تاج العروس، الزبيدي، 536-535/36.

(18) التعريفات، الجرجاني، ص 69.

(19) التوجيه اللغوي للقراءات، توفيق منصور، ص 19.





المبحث الثاني: رسم المصحف الشامي والقواعد اللغوية، وفيه مطلبان: المطلب الأول العلاقة بين رسم المصحف الشامي والقواعد اللغوية:

إن العلاقة بين قواعد الرسم وقواعد اللغة العربية تظهر من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن بين قواعد اللغة العربية بالرسم المصحفي اتفاقاً في الشكل؛ من حيث إن قواعد الرسم قواعد كتابية، والكتابة المظهر المميز للغات، ومنها اللغة العربية. ومعلوم أن الإرهاصات الأولى لنشأة النحو العربي وتدوينه ابتدأت بنقط الحروف وإعجامها.

ثانياً: إن دارسي تاريخ النحو مجمعون أن السبب الأبرز في وضع قواعد النحو العربي، هو خدمة القرآن الكريم؛ بإزالة اللحن الذي أصاب الألسن، وتفشى فيها، بسبب امتزاج الأعراق والألوان والأمم في الدين الإسلامي، وقد كانت كل أمة لها لغتها بقواعدها الخاصة.

ثالثاً: ويدل نقط الإعراب الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي على الحروف "على وضوح ظواهر الإعراب في ذهن أبي الأسود حينما قال للكاتب: خذ المصحف، وصبغاً يخالف المداد، فإذا فتحتُ شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعته شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين، فابتدأ المصحف حتى أتى على آخره." (20)

يقول عبد العال مكرم عن جهود أبي الأسود الدؤلي في نقط المصحف، وعلاقتها بالنحو العربي: "إن أول من تكلم عن حركات الإعراب والتنوين هو أبو الأسود، وما النحو في مظاهره العديدة، وقضاياها المتشعبة إلا هذه الحركات التي تتناول معظم أبواب النحو: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات." (21)

رابعاً: وتظهر العلاقة بين الرسم وقواعد اللغة العربية من نص ذكره ابن فارس في المزهري بقوله: "ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية كتابتهم المصحف، على الذي يفعله النحويون، في ذوات الواو، والياء، والهمز، والمد، والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يُصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً في مثل الخبء، والدفع، والملء فصار ذلك كله حجة، وحتى كره من العلماء ترك اتباع المصحف من كره" (22).

ويفاذ من قول ابن فارس معرفة القدماء من الصحابة، وحذقهم لقواعد الرسم، كمعرفة وحذق النحويين، وفي نص ابن فارس وضوح للعلاقة بين الرسم والنحو؛ فيما بات يُعرف -في المصطلح اللغوي الحديث- بالصوائت الطويلة (حروف المد واللين)، والصوائت القصيرة (الحركات الثلاث) قد ظهرت في قواعد رسم المصحف، فقد تقرأ الحروف والحركات كما كتبت، وقد تحذف بعض الحروف، وتدل عليها الحركات المجانسة لها، وهذا معلومٌ في علمي النحو والرسم، على وفق قواعد معينة، وقد تكتب أحرف، لكنها لا

(20) نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 20.

(21) الحلقة المفقودة، مكرم، عبد العال سالم، ص 25.

(22) المزهري في علوم اللغة، السيوطي، 2/ 297.





تقرأ، ولكل منها تفسيراتها الصوتية واللهجية والدلالية.

المطلب الثاني: أهمية دراسة المصحف الشامي دراسة لغوية:

استقرأ غانم قدوري الحمد موقف علماء السلف من تفسير ظواهر رسم المصحف، فوجدها لا تخرج عن خمس اتجاهات؛ منها تعليل بعض ظواهر الرسم بعلة لغوية، أو نحوية، ورجح أن هذا الاتجاه هو الأقرب إلى الحق في تناول قضايا الرسم من غيره⁽²³⁾.

وتتجلى أهمية دراسة المصحف الشامي دراسة لغوية في النقاط التالية:

أولاً: تنوع المسائل اللغوية فيه، وتداخلها بين علوم متعددة، فهي تحوي قواعد الرسم، وقواعد النحو، وقواعد علم المعاني في البلاغة العربية التي لا تنفصل عراها عن النحو، وإن أضافت لها تفصيلات بيانية.

ثانياً: إن تلك المواضع تبين في تعليلاتها اللغوية تعدد التفسيرات، والتأويلات، والتقدير، بما يدل على أن المصحف الشامي قد أثرى الدراسات القرآنية واللغوية ثراء كبيراً.

ثالثاً: إن من تلك المواضع ما أفصح عن قواعد نحوية، اتخذها طائفة من النحويين سبيلاً لهم لإثبات آرائهم النحوية، وكانت منطلقاً لهم للرد على المعترضين عليهم؛ بأن ما رُسم في المصحف الشامي قد نُقل إلينا بالنقل المتواتر، ولم يُخالف فيه القواعد النحوية.

رابعاً: اتخذ الدارسون النحويون البصريون والكوفيون بعض ما جاء في رسم المصحف الشامي، وقراءته مادة لهم، للمقارنة والموازنة بين آراء المذهبين والفريقين؛ كما ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات ابن الأنباري (ت577هـ)، في مسألتين، الأولى: القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه⁽²⁴⁾، والثانية: هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى⁽²⁵⁾.

المبحث الثالث: التوجيه النحوي للكلمات الفرشية، وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: الاختلاف في تقدير العامل النحوي:

إن نظرية العامل النحوي هي النظرية المهمة، التي ارتكزت على أساسها قواعد النحو العربي؛ فالعامل هو الذي يسبب تغيير أواخر الكلم، بتغيير علامات إعرابه، وهي: (الرفع، والنصب، والجر، والجزم)، وأما علامات البناء، وهي: (الضم، والفتح، والكسر، والسكون)، فهي ثابتة لا تتغير، مهما كان موقعها في الجملة. ويُسمى ما يقع عليه أثر العامل معمولاً.

لقد ابتدأ سيبويه كتابه (الكتاب) بذكر العامل والمعمول، وأقسام العامل، وتابعه من جاء بعده من النحويين الأقدمين وجمهور المحدثين. فقال في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية): "وهي تجري على

(23) رسم المصحف، الحَمَد، ص170.

(24) الإنصاف، الأنباري، 355-349/2، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص51.

(25) المصدر السابق 358-356/2، المصدر السابق ص54-55.





ثمانية مجارٍ: على النصب، والجَرِّ، والرفع، والجزم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعةً أُضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجَرُّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف.

وأما ذكرْتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأُفرِّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْتَنَى عليه الحرفُ، بناءً لا يزول عنه غير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب⁽²⁶⁾.

لقد اشتمل المصحف الشامي على مسائل لغوية تتعلق بالعامل النحوي، منها انفرد المصحف الشامي برسم لفظ (ذو) من قوله تعالى: {وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ} (27) بالألف والنصب، وسائر المصحف بالواو والرفع⁽²⁸⁾.

إن العامل النحوي قد يكون لفظياً ظاهراً، وقد يكون مقدّراً؛ فقدّر العربون العامل سبب هذا النصب بتقديرات مختلفة؛ فقدّره الفراء بالفعل (خلق)، من قوله تعالى: {حَلَقَ الْإِنْسَانَ} (29)، وجعل قراءة ابن عامر من القراءات المحتملة التي تميزها اللغة، لكنه لم يدرِ أن قارئاً قرأ بها، ومن العجيب نسبته للقراءة إلى مصحف الشاميين، وعقده مقارنة بينها وقراءة النصب في سورة النساء من قوله تعالى: {وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى} (30)، فقال: "ولو قرأ قارئ: (والحبّ ذا العصف والريحان) لكان جائزاً، أي: حَلَقَ ذا وذا، وهي في مصاحف أهل الشام: والحبّ ذا العصف، ولم نَسْمَعْ بها قارئاً، كما أن في بعض مصاحف أهل الكوفة: (والجار ذا القربى)، ولم يقرأ به أحد، وربما كتب الحرف على جهة واحدة، وهو في ذلك يقرأ بالوجه"⁽³¹⁾.

وقدّره الأزهري بالفعل (وضع)، من قوله تعالى: {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} (32)، فتكون قراءة النصب في مصحف الشاميين، لقارئها ابن عامر بالعطف على الآية السابقة الذكر⁽³³⁾.

وقدّر ابن خالويه العامل بفعلٍ مناسبٍ لسياق الآية، وهو الفعل (أنبت) (34)؛ لتعلق الحب والعصف ذي الريحان بالإنبات. ويرى ابن زنجلة أن السبب الذي جعل قراءة النصب معطوفة على قوله

(26) الكتاب، سيبويه، 13/1

(27) سورة الرحمن: الآية 12.

(28) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص102، المقنع، الداني، ص591، الوسيلة، السخاوي، ص230-

231.

(29) سورة الرحمن: الآية 3.

(30) سورة النساء: من الآية 36.

(31) معاني القرآن، الفراء، 3/114.

(32) سورة الرحمن: الآية 10.

(33) معاني القراءات، الأزهري، 3/44.

(34) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص338.





تعالى: {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} أَنْ وَضَعُ بِمَعْنَى خَلَقَ⁽³⁵⁾، أي: أنه يرى تضمين الفعل وضع معنى الفعل خلق.

فيستفاد من أقوال موجهي القراءات اختلافهم في العامل النحوي الذي سبب النصب، إما أن يكون (خلق)، أو (وضع)، أو (أنبت)، أو أن (وضع) يتضمن معنى (خلق). وفي كل ذلك دلالة على تقدير العامل النحوي، وكذا إفادتهم من دلالة السياق القبلي للآية.

المطلب الثاني: النعت بين الجر والرفع:

تتابع الصفة (النعت)⁽³⁶⁾ الموصوف في سبعة أشياء؛ وهي: الأفراد، والتثنية، والجمع، والتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث.⁽³⁷⁾ وقد اختلفت المصاحف في رسم لفظ (ذي) من قوله تعالى: {تَبَرَّكَ أَسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ}⁽³⁸⁾؛ فُرِّسَ في المصحف الشام بالواو، وهو من انفرداته، ورسم في سائر المصاحف بالياء⁽³⁹⁾.

وهو الموضع الثاني من سورة الرحمن عزوجل، وأما الموضع الأول منها، وهو قوله تعالى: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ}⁽⁴⁰⁾، فقد اتفقت المصاحف على رسمه بالواو.

لقد ساوى الفراء بين الموضعين أهما بالياء؛ لأن "هَذِهِ، والتي في آخرها ذي - كلتاها في قراءة عبد الله - ذي - تخفضان في الإعراب؛ لأهما من صفة ربك تبارك وتعالى، وهي في قراءتنا: "وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ"؛ و(ذو) تكون من صفة وجه ربنا تبارك وتعالى"⁽⁴¹⁾.

لقد رُسم اللفظ برسمين، وقرئ بقراءتين؛ فرسم الجر وقراءته يعود على المنعوت المجرور (ربك)⁽⁴²⁾، ورسم الرفع وقراءته يعود على المنعوت المرفوع (اسم).

يقول ابن خالويه: "قرأ ابن عامر: (ذو الجلال) بالرفع نعتاً للاسم، وكذلك في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباكون: (ذو الجلال) بالياء نعت للرب عز وجل"⁽⁴³⁾.

(35) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 690.

(36) الصفة مصطلح بصري، والنعت مصطلح كوفي.

(37) شرح المفصل، الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، 95/2.

(38) سورة الرحمن: الآية 78.

(39) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص 102، المنع، الداني، ص 592، الوسيلة، السخاوي، ص 231.

(40) سورة الرحمن: الآية 27.

(41) الفراء، معاني القرآن 3/116.

(42) روى الفارسي أن الأصمعي قال: لا يقال الجلال إلا في الله عز وجل، فهذا يقوي الجر. الحجة 253/6.

(43) ابن خالويه، إعراب القراءات 341/2.





المطلب الثالث: نصب المستثنى في الاستثناء التام المنفي:

للمستثنى في القواعد النحوية خمسة أضرب؛ الأول: النصب قولاً واحداً، وهو ما كان الاستثناء فيه تاماً موجباً، أو منقطعاً، والثاني: ما جاز فيه النصب، والبدل، وهو الاستثناء التام غير موجب (المنفي)، والثالث: ما هو مجرور، وهو ما استثنى بغير، وحاشا، وسوى، وسواه، والرابع: ما جاز فيه الجر والرفع، وهو ما استثنى بلا سيما، والخامس: ما يجري على إعرابه، وهو الاستثناء الناقص المنفي⁽⁴⁴⁾.

إن مما انفرد به المصحف الشامي في قوله تعالى: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ} ⁽⁴⁵⁾، أن (قليلاً) مرسوم بالنصب، وفي المصاحف الأخرى بالرفع⁽⁴⁶⁾.

لقد اختلف البصريون والكوفيون في تسمية اللفظ (قليل) عند رسمه بحذف الألف، ورفع لامه؛ فقال البصريون: إنه بدل من بعض، وقال الكوفيون: إنه عطف بيان، وجعلوا (إلا) حرف عطف، وهو ضعيف لا تعريج عليه⁽⁴⁷⁾.

ووجه الفراء قراءة رسم النصب وقراءته، فقال: "لأن في (فعلوه) اسماً معرفة، فكان الرفع الوجه في الجحد، الذي ينفي الفعل عَنْهُمْ، ويثبت لما بعد إلا. وهي في قراءة أبي (ما فعلوه إلا قليلاً)، كأنه نفى الفعل، وجعل ما بعد إلا كالمقطع عن أول الكلام، كقولك: ما قام القوم، اللهم إلا رجلاً أو رجلين"⁽⁴⁸⁾. وأوضح الزجاج أن النصب جائز في غير القرآن، على معنى: ما فعلوه استثنى قليلاً منهم⁽⁴⁹⁾.

ويذكر ابن خالويه لقراءة النصب حجتين، ويبين الاختيار في القراءتين مع بيان وجه الاختيار؛ فأما الحجتان فإحداهما: ما ذكر الفراء أن (قليلاً) ينصب بـ(أن) و(لا)⁽⁵⁰⁾، يسد مسد الخبر، والتقدير: ما فعلوه أن قليلاً، وليس ذلك بشيء.

والثانية: أن العرب تنصب في النفي والإيجاب بضمير فعل نابت عنه (إلا) والتقدير ما فعلوه، استثنى قليلاً، فهو على أصل الاستثناء، غير أن الاختيار في الاستثناء إذا كان منفيًا وكان ما بعد (إلا) من جنس ما قبله الرفع على البدل، كقولك: ما في الدار أحد إلا زيد، وما فعلوه إلا قليل، وإذا كان ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبله اختير له النصب، كقولك: ما في الدار أحد إلا حماراً، وقوله تعالى: {وَمَا لِأَحَدٍ

(44) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص 96-99.

(45) سورة النساء: من الآية 66.

(46) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص 98، المقنع، الداني، ص 575.

(47) اثتلاف النصرة، الزبيدي، ص 71.

(48) معاني القرآن، الفراء، 166/1، معاني القرآن، الأخفش، 260/1.

(49) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 72/2.

(50) أي أن (إلا) مكونة من (إن) و(لا).





عِنْدَهُ. مِنْ نَعْمَةٍ جُزِيَتْ إِلَّا أُتْبِعَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى { (51) (52).

ويذكر القرطبي أن الكوفيين يقولون: هو على التكرير، أي: ما فعلوه ما فعله إلا قليل منهم⁽⁵³⁾، والتقدير الأول، أعني على جعله بدلاً من "الواو" في "فعلوه" أقرب إلى الفهم اللغوي، بدلاً من القول بالتكرير، كما يقول الكوفيون.

واختار أبو علي الفارسي قراءة الرفع، فهي عنده أقيس وأشيع؛ لموافقته للقياس كون الاستثناء تاماً منفيًا، وكذلك تطابق وجه البديل من الضمير أو من الاسم الظاهر، فيقول: "الوجه في قولهم: ما أتاني أحد إلا زيد، الرفع، وهو الأكثر الأشيع في الاستعمال، والأقيس، فقوّته من جهة القياس أنّ معنى: ما أتاني أحد إلا زيد، وما: أتاني إلا زيد؛ واحد، فكما اتفقوا على: ما أتاني إلا زيد، على الرفع، وكان: ما أتاني أحد إلا زيد، بمنزلته ومعناه، اختاروا الرفع مع ذكر أحد"⁽⁵⁴⁾.

المطلب الرابع: إثبات الواو على العطف وحذفها على الاستئناف:

إثبات الواو وحذفها من القضايا النحوية الدلالية البلاغية؛ ففي النحو يذكر النحويون إثبات الواو وحذفها بمصطلحين نحويين، وهما: العطف والاستئناف؛ فإثبات الواو عطف، وحذفها استئناف. وفي البلاغة بمصطلحي الوصل والفصل؛ فإثباتها وصل، وحذفها فصل.

ويُبين البلاغيون معنى الوصل والفصل وأهميتهما في البلاغة العربية. فيقول القزويني: "الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه. وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فنَّ منها عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المآخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علمًا بكنهه، إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعًا سليمًا، ورزق في إدراك أسراره ذوقًا صحيحًا، ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قصرها عليه؛ لأن الأمر كذلك، إنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه، وأن أحدًا لا يكمل فيه إلا كُمل في سائر فنونها؛ فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان"⁽⁵⁵⁾.

وقد جاء الوصل والفصل في المصحف الشامي في ثلاثة مواضع، هذا أحدها، والآخران في سورة الأعراف.

فأما الموضع الأول من مواضع الوصل والفصل، فهو في قوله تعالى: { وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا }⁽⁵⁶⁾، أثبتت

(51) سورة الليل: الآيتان 19-20.

(52) إعراب القراءات، ابن خالويه، 1/ 135.

(53) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 6/ 446.

(54) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 3/ 168.

(55) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، 3/ 97. وذكر السيوطي تعريف الوصل والفصل نظاماً، عقود الجمان ص

62.

(56) سورة البقرة: من الآية 116.





الواو قبل الفعل الماضي (قالوا) في المصاحف عدا المصحف الشامي، وحذفت من المصحف الشامي (57).

لقد أوجز ابن خالويه في توجيهه لقراءتي الإثبات والحذف، فقال: ”قرأه ابن عامر بغير واو، والحجة له: أنه استأنف القول مخبراً به، ولم يعطفه على ما قبله، وقرأه الباقر بالواو، والحجة لهم: أنهم عطفوا جملة على جملة، وأتوا بالكلام متصلاً بعبءه بعض، وكلّ من كلام العرب“ (58).

ورأى الفارسي أن حجة حذف الواو ملابسة جملة: { وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا } لما سبقها؛ لأن جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار بقتالهم وإرادتهم غلبتهم والظهور عليهم، مانعون لهم من مواضع متعددهم، وهي المساجد التي هي جميع المواضع التي يُتعبد فيها، فإذا كان التأويل على هذا؛ فيستغنى عن الواو (59).

ويدفع علم الدين السخاوي الوهم بأن إثبات الواو وحذفها من عمل الكاتب (كاتب المصحف)، فيقول: ”وحذف هذه الواو وإثباتها ليس من قبل الكاتب، وإنما إثباتها وحذفها قراءتان منزلتان، ولم يمكن إثباتهما في مصحفٍ واحدٍ، فجعلت في مصحف ثابتة كما أنزلت، وفي آخر محذوفة كما أنزلت“ (60).

ويبين السخاوي معنى الرسم بالإثبات وبالحذف، فيقول: ”ومعنى إثباتها: العطف على ما تقدم من منع المساجد أن يُذكر فيها اسم الله، والسعي في خرابها، ومعنى الحذف: استئناف الإخبار عنهم بسبئية أخرى غير الأولى؛ وذلك أن النصراري لما غلبوا على بيت المقدس، وطرحوا فيه الزبل والأذى، فأخبر الله تعالى أنهم يُقهرون ويُغلبون، فلا يدخلونه ولا غيره من مساجد الله إلا خائفين، لهم في الدنيا خزي؛ وهو القتل والاسترقاق والجزية، وهم في الآخرة النار“ (61).

ويُفصّل ابن عاشور في تفسيره التوجيه النحوي والبلاغي، بما يوضح عن الاتصال السياقي بين الآية، وما سبقها، وما لحقها؛ وذلك بكشفه عن اعتقاد الفرق الثلاث (اليهود، والنصارى، ومشركي العرب) الذين اجتمعوا على الضلالة، في نسبتهم الولد إلى الله تعالى، وهذا من مساوئ اعتقادهم، فيقول: ”وقد قرئ بالواو (وقالوا) على أنه معطوفٌ على قوله: { وَقَالَتِ الْيَهُودُ } (62)، وهي قراءة الجمهور. وقرأه ابن عامر بدون واو عطف، وكذلك ثبتت الآية في المصحف الإمام الموجه إلى الشام، فتكون استئنافاً، كأن السامع بعد أن سمع ما مرّ من عجائب هؤلاء الفرق الثلاث جمعاً وتفريقاً نسى له أن يقول لقد أسمعنا من مساوئهم عجباً، فهل انتهت مساوئهم أم لهم مساوٍ أخرى، لأن ما سمعناه مؤذنٌ بأنها مساوٍ لا تصدُر إلا عن فطرٍ حبيبة، وقد اجتمع على هذه الضلالة الفرق الثلاث، كما اتفقوا على ما قبلها، فقالت

(57) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص 97، المقنع، الداني، ص 571.

(58) الحجة، ابن خالويه، ص 88.

(59) الحجة، الفارسي، 203-202/2.

(60) الوسيلة، السخاوي، ص 119.

(61) المصدر السابق 119.

(62) سورة البقرة: من الآية 113.





اليهود: عَزَّيْرُ ابْنِ اللَّهِ، وَقَالَتِ النَّصَارَى: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ، فَتَكُونُ هَاتِهِ الْآيَةُ رُجُوعاً إِلَى جَمْعِهِمْ فِي قَرْنٍ، إِنَّمَا لَجُمِعَ أَحْوَالُهُمُ الْوَاقِعَ فِي قَوْلِهِ: {مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ} (63) . وَفِي قَوْلِهِ: {كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ} (64) . وَقَدْ حُتِمَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِآيَةِ جَمَعَتِ الْفَرِيقَ الثَّلَاثَ فِي مَقَالَةِ أُخْرَى، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ} (65) إِلَى قَوْلِهِ: {كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهتْ قُلُوبُهُمْ} (66) . وَالْقَوْلُ هُنَا عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهُوَ الْكَلَامُ اللَّسَانِيُّ؛ وَلِذَلِكَ نَصَبَ الْجُمْلَةَ، وَأُرِيدُ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا ذَلِكَ أَيضاً؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ فِي الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَفْقِ الْإِعْتِقَادِ“ (67).

الموضع الثاني: في قوله تعالى: {وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ} (68)، فُرِّسَ بحذف الواو قبل الفعل (كنا) في المصحف الشامي، وبإثباته في سائر المصاحف.

الموضع الثالث: في قوله تعالى: {قَالَ أَلَمْأَلُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ} (69)، فأثبتت الواو قبل الفعل (قال) في المصحف الشامي، وحذفت من سائر المصاحف (70).

وهذان الموضعان في سورة الأعراف، اكتفى موجهو القراءتين في المصاحف المختلفة بالعطف في الوصل، والابتداء في الفصل. يقول ابن خالويه عن توجيه القراءتين، في الموضع الأول: «يقرأ بإثبات الواو وحذفها، فالحجة لمن أثبتها: أنه ردّ بما بعض الكلام على بعض، والحجة لمن طرحها: أنه ابتداء الكلام، فلم تحتج إليها، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام بغير واو“ (71).

ويقول عن توجيه القراءتين في الموضع الثاني: ”قرأ بإثبات الواو وحذفها، فحذفها على الابتداء، وإثباتها للعطف“ (72).

ويبين أبو علي الفارسي سبب حذف الواو، فيقول: ”بواو غير ابن عامر؛ فإنه قرأ (ما كنا) بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وجه الاستغناء عن حرف العطف في قوله: {وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ} أَنْ الْجُمْلَةُ مَلْتَبِسَةٌ بِمَا قَبْلَهَا، فَأَغْنَى التَّبَاسُهَا بِهِ عَنْ حَرْفِ الْعَطْفِ“ (73).

(63) سورة البقرة: من الآية 105.

(64) سورة البقرة: من الآية 113.

(65) سورة البقرة: من الآية 118.

(66) سورة البقرة: من الآية 118.

(67) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 683/1-684.

(68) سورة الأعراف: من الآية 43.

(69) سورة الأعراف: من الآية 75.

(70) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص 98-99، المقنع، الداني، ص 578-579.

(71) الحجة، ابن خالويه، ص 156.

(72) المصدر السابق ص 158.

(73) الحجة، الفارسي، 25/4.





وفي الموضوع الآخر بين أبو علي الفارسي القراءتين، وأفاد بموافقة القراءة لرسم المصحف، وأحال التوجيه على الموضوع السابق، وجعل الحُسن للإثبات والحذف.

وتبين حجة الاتصال بالعطف في الآية الأولى أن بين قولهم: {وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا} وبين قولهم: {وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ} اتصالاً في اللفظ والمعنى؛ ففي الآية صيغ الأفعال الماضية (نزعنا) و(قالوا) و(ما كنا)، وفي المعنى لما نزع الله ما في صدورهم من غل، وأدخلهم الجنة حمدوا الله تعالى، فكان من حمدهم الله حمده على الهداية، ويصالحهم إلى منازلهم في الجنة، فلولا الله لما هُدُوا إلى صراط الله المستقيم، ولم يدخلوا الجنة، وحجة الفصل؛ لأن الكلام مستقل عما سبقه.

وحجة الاتصال بالعطف في الموضوع الثاني اتصال في سياق المقطع الذي ابتدئ بقوله تعالى: {وَأِلَىٰ تَمُودَ أَخَاهُمْ صُلَيْحًا} (74)، فبعد الحوار الذي ذكره القرآن الكريم بين صالح- عليه الصلاة والسلام- وقومه، وتذكيره لهم بنعم الله عليهم وآلائه، غُطِفَ عليه حوار آخر بين أشرف القوم وملئهم، وبين المستضعفين من المؤمنين؛ فهما حواران غُطِفَ الآخر على الأول، وفي الانفصال حذفت الواو لعدم اتصاله بما سبق، ولكونه حواراً آخر بين قوم صالح المستكبرين منهم والمستضعفين.

المطلب الخامس: حذف النون وإثباتها في الفعل المضارع:

من المسائل النحوية التي ذكرها النحويون اجتماع نوني الرفع (الأصلية والوقاية) في الفعل المضارع، فإن للعرب ثلاث لغات في الفعل المضارع، وهي: الأولى: إظهار النونين على الأصل، الثانية: إدغامهما مع التثقيب، الثالثة: حذف إحداها للتخفيف (75).

لقد انفرد المصحف الشامي بإثبات النونين في لفظ (تأمروني)، من قوله تعالى: {قُلْ أَغْيَبِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ} (76)، وبحذف إحداها في المصاحف الأخرى (77).

وقد جاء رسم الفعل (تأمروني) على الأصل؛ أي: بالنونين (الأصلية، والوقاية)، وأما باقي المصاحف، فقد رسمت وقرئت بالإدغام، أو بحذف إحداها. وهنا اختلف النحويون أيهما أولى بالحذف؛ فقال ابن مالك: إن النون الأولى هي المحذوفة، فهي قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد أولى من حذف ما لم يعهد (78).

وذكر ابن هشام قول أبي العباس المبرد، وأبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، وأبي الفتح ابن جني،

(74) سورة الأعراف: من الآية 73.

(75) قرئ بالثلاث اللغات في الفعل (تأمروني)، وقرئ الإدغام، وبحذف أحد النونين في (أتجاجوني)، وقرئ الإظهار، والإدغام في (تبشرون).

(76) سورة الزمر: آية 64.

(77) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص101، المنع، الداني، ص586.

(78) التذليل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، 192/1.





وأكثر المتأخرين إن المحذوفة هي نون الوقاية⁽⁷⁹⁾، والحجة في ذلك لأن التكرير والتثقيب به وقع، ولأن حذف الأولى لحن؛ لأنها دلالة الرفع⁽⁸⁰⁾.

إن إظهار النونين كما هي في رسم المصحف الشامي لا يُسأل عن حكمته، فهو عودٌ بالكلمة إلى أصلها، وما كان على أصله فلا حاجة لتعليل رسمه وقراءته، وأما ما رسم بنون واحدة مخففة، فقد حذف أحد النونين، وكلا المحذوفين-عند النحويين-محذوف باللحن؛ فإن كانت المحذوفة الأولى فقد حذفت النون الأصلية التي هي علامة الرفع، ولا يوجد موجب من ناصبٍ أو جازمٍ يوجب حذفها، وإن كانت المحذوفة الثانية، فقد حذفت النون الفاصلة بين الفعل وياء المتكلم، فانكسرت النون التي هي علامة الرفع، وذلك لا يحسن⁽⁸¹⁾.

المطلب السادس: إعادة حرف الجر قبل الاسم المعطوف على الاسم الظاهر:

ومما اختلف فيه النحويون: هل يجوز إعادة حرف الجر في الاسم المعطوف على الاسم الظاهر؟ أو يُكتفى بحرف العطف (الواو)؛ إذ أغنى عن تكرار العامل وإعادته.

وقد جاء تكرار العامل للتأكيد في قوله تعالى: {أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ مُتْرَجُونَ} (82) (83).

يقول سيبويه عن عدم جواز إضمار حرف الجر: "ولا يجوز أن تُضمَر فعلاً لا يصل إليه إلا بحرف جر؛ لأن حرف الجر لا يضمَر"⁽⁸⁴⁾، واستشهد بإعادة حرف الجر بقوله تعالى: {قَالَ أَمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ} (85) (86).

ويستوي الحال عند ابن خالويه، في إعادة حرف الجر وتركه، فيقول عن ذلك: "فقال قوم: مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد ويعمر سواء"⁽⁸⁷⁾.

ومن الشواهد -في رسم المصحف- التي تبين اختلاف المصاحف في هذه القضية النحوية- جواز إعادة حرف الجر، وتركه - ما جاء في لفظي (الزُّبر، الكتاب)، من قوله تعالى: {فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ

(79) مغني اللبيب، ابن هشام، ص 808.

(80) الحجة، الفارسي 6/99-100.

(81) الكشف، مكِّي، 2/240.

(82) سورة المؤمنون: الآية 35.

(83) شرح المفصل، ابن يعيش، 2/265.

(84) الكتاب، سيبويه، 1/94.

(85) سورة الأعراف: من الآية 75.

(86) الكتاب، سيبويه، 1/152.

(87) إعراب القراءات، ابن خالويه، 1/125.





زُئِلُ مَنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ { (88).

فحذف حرف الجر من اللفظين في المصاحف، عدا المصحف الشامي، والمصحف الشامي ورد فيه خلاف في الرسم؛ ففي بعض النسخ بإثباته في اللفظين (البيئات، والزبر)، وفي بعضها بإثباته في الأول (البيئات)، وحذفه في الثاني (الزبر).

وجاءت قراءة ابن عامر الشامي توضح هذا الخلاف؛ فقرأ راويه الأول هشام بإثباته في اللفظين، وقرأ راويه الثاني ابن ذكوان بإثباته في الأول، وحذفه من الثاني (89).

لقد ذكر الإمام الشاطبي -رحمه الله- هذا الخلاف في المصحف الشامي في نظميته (حز الأمان) في القراءات السبع، و(عقيلة أتراب المقاصد) في علم رسم المصاحف.

فقال في الحرز (90):

وبالزبر الشامي، كذا رسمهم وبال- كتاب هشام، واكشف الرسم مجملا

وقال في العقيلة (91):

وبا وبالزبر الشامي فشا خيرا

وبالكتاب وقد جاء الخلاف به

يقول الجعبري عن الاختلاف الحاصل في الرسم والقراءة، في المصحف الشامي: ”والحال أنه قد ثبت الخلاف في إثبات ألفه، وحذفه رسماً، وكتابه، وكذا اختلف فيه عن ابن عامر قراءة فأثبت عنه هشام رواية (92)“.

ويظهر تأثير موجهي القراءات بالعامل النحوي، واسترشادهم به؛ فقد علل الفارسي، ومكي، زيادة حرف الجر في الموضعين الأخيرين، بإثبات العامل النحوي، أو حذفه، لقيام حرف آخر مكانه، فالإثبات جيء به للتأكيد، وأما الحذف فلأن حرف العطف أغنى عن إعادة حرف الجر، كما تقول: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ وخالدٍ، فلا تعيد حرف الجر، فهو المستعمل، وهو أخصر، وإثبات الحرف هو الأصل (93)، إلا أنه تُرك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً.

ولو لزم تكرير العامل لوجب أن يقول: جاءني زيد وجاءني عمرو وجاءني خالد. وهذا ثقيل، فالواو

(88) سورة آل عمران: الآية 184.

(89) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص 97، المقنع، الداني، ص 572-574.

(90) حرز الأمان، الشاطبي، ص 47.

(91) عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، ص 7.

(92) جميلة أرباب المراد، الجعبري، 1/ 346.

(93) قد جاء إثبات الباء في البيئات والزبر والكتاب، سورة فاطر: من الآية 25.





تغني عن تكرير الفعل، كذلك تغني عن تكرير حرف الجر⁽⁹⁴⁾.

المطلب السابع: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به:

إن اختلاف النحويين في منع الفصل بين المتضامين، وجوازه قائمٌ على أساس فكرة العامل، الذي أسس للقاعدة النحوية القياسية، بوجوب التلازم بين المتضامين (المضاف والمضاف إليه)، فهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ⁽⁹⁵⁾، ولذا لا يجوز الفصل بينهما إلا للضرورة، وفي الشعر خاصة؛ فيرى البصريون عدم جواز ذلك، ويرى الكوفيون جوازه.

ويُستدل على ما ذهب إليه البصريون، بما ذكره السيرافي في باب (التقديم والتأخير) أن من مواضع التقديم والتأخير: تأخير المضاف إليه عن موضعه، الذي ينبغي أن يكون عليه، من مجاورة المضاف بلا فصل، كقولك: غلامٌ زيدٍ، وضارِبٌ بكرٍ، فإذا اضطر شاعر جاز أن يفصل بينهما بالظروف، وحروف الجر، فتشبهها بإن وأخواتها، حيث فصل بينها وبين أسمائها بالظروف فقط⁽⁹⁶⁾.

لقد تابع السيرافي سيبويه⁽⁹⁷⁾ وغيره من البصريين⁽⁹⁸⁾ في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، في قوله تعالى: { وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ }⁽⁹⁹⁾.

ففي هذه الآية رُسم الفعل الماضي (زين) في المصاحف، عدا الشامي بالبناء للفاعل، أي بفتح حرفي الزاي والياء، ونصب (قتل) على المفعولية، (شركاؤهم) بالرفع على الفاعلية.

ورُسم الفعل الماضي (زين) في المصحف الشامي بالبناء للمفعول، أي بضم الزاي وكسر الياء، ورفع (قتل) لنيابته عن الفاعل، ونصب (أولادهم)؛ لأن (قتل) مصدر عمل النصب في المفعول به (أولادهم)، وأضيف القتل إلى (شركائهم)، وبذلك يكون المفعول به (أولادهم) قد فصل بين المضاف (قتل)، والمضاف إليه (شركائهم)⁽¹⁰⁰⁾.

وبسبب الفصل بين المتضامين اعترض بعض المفسرين واللغويين، على هذا الرسم، وهذه القراءة؛ ومنهم الطبري، الذي بيّن سبب اعتراضه على هذه القراءة: ”بأنهم فرّقوا بين الحافِضِ والمَحْفُوضِ، بما عَمِلَ فِيهِ مِنَ الإِسْمِ، وَذَلِكَ فِي كَلَامِ العَرَبِ قَبِيحٌ غَيْرٌ فَصِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَن بَعْضِ أَهْلِ الحِجَازِ بَيِّنَةٌ مِنَ الشَّعْرِ يُؤَيِّدُ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ بِمَا ذَكَرْتُ مِنَ قِرَاءَةِ أَهْلِ الشَّامِ، رَأَيْتُ رِوَاةَ الشَّعْرِ وَأَهْلَ العِلْمِ بِالعَرَبِيَّةِ مِنَ أَهْلِ العِرَاقِ يَشْكُرُونَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُ قَائِلِهِمْ:

(94) الحجة، الفارسي 114/3، الكشف، القيسي، 1/370.

(95) الأصول في النحو، الزجاج، 1/358، 2/226-227.

(96) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 1/241.

(97) الكتاب، سيبويه، 2/280.

(98) المقتضب، المبرد، 4/376.

(99) سورة الأنعام: من الآية 137.

(100) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص98، المقنع، الداني، ص577.





فَرَجَحْتُهُ مُتَمَكِّبًا ... زَجَّ الْقُلُوصُ أَبِي مَرَادَةَ (101)

واختار الطبري قراءة الجمهور على قراءة ابن عامر، جاعلاً سبب ذلك الاختيار يعود على المعنى الذي أجمع عليه أهل التأويل (102).

ويقول أبو جعفر النحاس: "فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام، فلا يجوز في كلام، ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه، في الشعر بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن (103)".

وينتقد الزمخشري الفصل بين المتضايين، فيقول: "والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ (..... زجَّ القلوص أبي مزاده)

فكيف به في الكلام المثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته!! والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء (104).

ورأي الكوفيون جوازه؛ وذلك لورود ذلك في قراءة ابن عامر الشامي، وفي مصحف أهل الشام، بل ذهبوا إلى تعليل ذلك، كما فعل ابن مالك والشاطبي؛ فقد حُسن الفصل عندهما بالمفعول به لثلاثة أمور:

أحدها: كون الفصل فضلة، إما ظرفاً، وإما مفعولاً به، فإنه بذلك صالح للاعتداد به.

والثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

والثالث: كونه مقدراً التأخير، من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية مع المفعولية، أو المفعولية مع الظرفية. فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحقَّ الفصلُ بغير الأجنبي مزيةً تقتضي القول بجوازه (105).

وينتصر أبو حيان الأندلسي - كما عهد عنه في كثير من المواضع من الانتصار للقراءات، والرد على منتقديها- لهذه القراءة، فيقول: "وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ نَصَبَ أَوْلَادِهِمْ وَجَرَ شُرَكَائِهِمْ فَصَلَّ بَيْنَ الْمُنْصَدِرِ الْمُضَافِ إِلَى الْفَاعِلِ بِالْمَفْعُولِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِي جَوَازِهَا، فَجُمُهُورُ الْبَصْرِيِّينَ يَمْنَعُونَهَا - مُتَقَدِّمُوهُمْ، وَمُتَأَخَّرُوهُمْ - وَلَا يُجِيزُونَ ذَلِكَ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَدِيدَةٍ، وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَجَازَهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِوُجُودِهَا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى الْعَرَبِيِّ الصَّرِيحِ الْمَحْضِ ابْنِ عَامِرٍ، الْأَخِذِ الْقُرْآنَ عَنَّا

(101) جامع البيان، الطبري، 576/9. هذا البيت نسب انشاده للأخفش. ينظر: خزنة الأدب، البغدادي، 415/4.

(102) جامع البيان، الطبري، 576/9-577.

(103) إعراب القرآن، النحاس، 33/2.

(104) الكشاف، الزمخشري، 70/2.

(105) شرح التسهيل، ابن مالك، 277/3، المقاصد الشافية، الشاطبي، 178/4.





عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ اللَّحْنُ، فِي لِسَانِ الْعَرَبِ“ (106).

ويتعجب من سوء ظن الزمخشري برجل من أئمة القراء الذين تخيرتهم الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، فيقول: ”وَأَعْجَبُ لِعَجْمِي ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَزُدُّ عَلَيَّ عَرَبِيَّ صَرِيحٍ مَحْضٍ، قِرَاءَةً مُتَوَاتِرَةً مُوجُودٍ نَظِيرَهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، فِي عَرَبٍ مَا بَيَّتْ. وَأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذَا الرَّجُلِ بِالْقُرَّاءِ الْأَيْمَةِ، الَّذِينَ تَخَيَّرْتَهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَقَدْ اعْتَمَدَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيَّ تَقْلِيمًا؛ لَضَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَدَيَانَتِهِمْ“ (107).

ولعل اختيار الزمخشري لتعليله السابق مجانبٌ للصواب؛ إذ إن القراءة لا تؤخذ بعيداً عن التلقي والمشافهة، وهي الوسيلة المهمة التي حُفِظَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مِنْ لَدُنْ رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

والقارئ ابنُ عامرٍ لم يأتِ بهذه القراءة من تلقاء نفسه، ولم يثبت عنه أنه كان ضعيف الصيت بين أقرانه من القراء في ذلك الزمان، وقد أورد ابن الجزري أقوالاً عدة عن مشايخ ابن عامر، وأغلب هذه الأقوال التي نقلها عن أئمة الإقراء كأبي عمرو الداني، تُوضِّحُ بجلالٍ أنَّ مَنْ تَلَقَى ابْنُ عَامِرٍ قِرَاءَتَهُ عَنْهُمْ كَانُوا مِنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ، كَعُثْمَانَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ. (108)

وقد حكى ابن عامر عن نفسه، فقال: ”وُلِدْتُ سَنَةَ ثَمَانَ مِنَ الْمِجْرَةَ فِي الْبَلْقَاءِ بَضِيعَةَ، يُقَالُ لَهَا رِحَابٌ، وَفُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَبِي سَنْتَانٍ...“ (109).

فهذا يعني أنَّ ولادته كانت قبل وفاة الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بثلاث سنوات؛ إذ تُوفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى عَشَرَ لِلْمِجْرَةَ. ففُرُؤُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ يَعْنِي أَنَّهُ تَلَقَى الْقِرَاءَةَ مِنْهُمْ غَضَةً، كَمَا تَلَقَوْهَا مِنَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

المطلب الثامن: إضافة الشيء إلى مثله في المعنى:

ومن قضايا التوجيه النحوي التي انفرد بها المصحف الشامي عن غيره: هل يجوز أن يضاف الشيء إلى مثله في المعنى؟

لقد استدل النحويون على جواز إضافة الشيء إلى مثله في المعنى بشواهد قرآنية، من أبرزها ما انفرد به رسم المصحف الشامي من حذف لام (للدار)، وإضافتها لـ (الآخرة)، وذلك في قوله تعالى: { وَكَالَّذِينَ أُكْفِرُوا بِهِمْ سُوءَ الْعَذَابِ أَلْوَنًا } (109).

(106) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 4/657.

(107) المصدر السابق 4/658.

(108) غاية النهاية، ابن الجزري، 1/425.

(109) المصدر السابق، 1/425.





الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ⁽¹¹⁰⁾، وأثبتت اللامين في المصاحف الأخرى⁽¹¹¹⁾.

يقول الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد⁽¹¹²⁾:

لدارٍ شامٍ.....

واستشهد الفراء في معانيه على الجواز بنظير موضع الأنعام الذي انفرد به المصحف الشامي، وبما جاء على لسان العرب، فقال: ”ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله: {إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ}⁽¹¹³⁾، والحق هو اليقين، كما أن الدار هي الآخرة، وكذلك أتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى، ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس. يضاف الشيء إلى نفسه، إذا اختلف لفظه، كما اختلف الحق واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس، فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حق الحق، ولا يقين القين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى“⁽¹¹⁴⁾.

إن الشرط الذي وضعه الفراء الكوفي لجواز الإضافة هو اختلاف اللفظين، واتفقهما معنى، وهذا ما ذكره أبو حيان عن اختلاف النحويين، فقال: ”فذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس، فجعلت الخضراء جنساً لكل أنثى موصوفة بالخضرة، وكذلك باقيها، وذهب الأخفش، وابن السراج، والفارسي، وجمهور البصريين إلى أن من أضاف، فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف، والتقدير: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، مسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، ودار الحياة الآخرة...، وذهب بعض النحاة إلى أنه من قبيل ما أضيف فيه المسمى إلى الاسم“⁽¹¹⁵⁾.

ويكشف مكي عن وجه قراءة الحذف والإضافة بأن وجه رسم وقراءة الشامي أن لفظ الآخرة صفة لـ (الدار) فأضاف (الدار) إليها، فلم يمكن دخول الألف واللام عليها للإضافة، و(الآخرة) في الأصل صفة للساعة، كأنه قال: ولدار الساعة الآخرة، فوصف الساعة بالآخرة، كما وصف اليوم بالآخر، في قوله: {وَأَرْجُوا أَيَّامَ الْآخِرِ}⁽¹¹⁶⁾. فتوسع فيها فاستعملت استعمال الأسماء، فجازت الإضافة إليها، كما فعلوا ذلك في الدنيا، وأصلها الصفة من(الدنو)⁽¹¹⁷⁾.

المطلب التاسع: حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر:

الجملة الاسمية تأتلف من ركنيها الأساسين: المبتدأ والخبر، ومن القضايا النحوية في باب المبتدأ والخبر:

(110) سورة الأنعام: من الآية 32.

(111) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص98، المقنع، الداني، ص 576-577.

(112) عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، ص 7.

(113) سورة الواقعة: الآية 95.

(114) معاني القرآن، الفراء، 1/331.

(115) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، 4/1806.

(116) سورة العنكبوت: من الآية 36.

(117) الكشف، مكي، 1/430.





حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر.

وقد انفرد المصحف الشامي برسم لفظ (كل) من قوله تعالى: {وَكَلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنِيَّ} (118) بحذف الألف والرفع، وسائر المصاحف بإثباتها والنصب. (119)

فما حكم حذف الهاء على هذا الرسم والقراءة من الخبر (وعد) العائدة على المبتدأ؟

لقد ذهب البصريون أنه لا يجوز حذفه إلا في الشعر، وسواء أكان يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه، نحو: زيد ضربه عمرو، أو لا يؤدي، نحو: زيد هل ضربته؟ وزيد هلا ضربته، وزيد إن تضربه أضربه، وسواء في ذلك عندهم أن يكون المبتدأ كلاً أو غيره، ونصوا على شذوذ قراءة ابن عامر (وكلّ وعد الله الحسيني) ...، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنه يجوز إذا كان المبتدأ اسم استفهام، أو كلاً، أو كلاً، أو كلتا، وإن أدى حذفه إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه (120).

وأوضح سيبويه أن ذلك "لا يحسن، ولكنه يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي:

قد أصبحت أمّ الخيارِ تدعى ... عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع (121)

ويعلل أبو علي الفارسي قراءة الرفع عند ابن عامر الشامي، في مصحف الشام، بقوة العامل وضعفه؛ ذلك "أن الفعل إذا تقدّم عليه مفعوله لم يقوّ عمله فيه قوّته إذا تأخّر، ألا ترى أنهم قد قالوا في الشعر: زيد ضربت، ولو تأخر المفعول فوقع بعد الفاعل لم يجوز ذلك فيه.

ومما جاء من ذلك قول الشاعر:

قد أصبحت أمّ الخيارِ تدعى عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع

فرووه بالرفع لتقدّمه على الفعل، وإن لم يكن شيء يمنع من تسلّط الفعل عليه، فكذلك قوله: وكل وعد الله الحسيني يكون على إرادة الهاء وحذفها، كما تحذف في الصّلات والصّفات، فالصّلات نحو: {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا} (122)، والصفات (123): {وَأَتَقَمُوا يَوْمًا لَا بُحْزِي تَفْسٌ عَنْ تَفْسٍ شَيْئًا} (124) أي: لا تجزيه، ومثل ذلك قول جرير:

(118) سورة الحديد: من الآية 10.

(119) هجاء مصاحف الأمصار، المهدوي، ص 102، المقنع، الداني، ص 592، الوسيلة، السخاوي، ص 233.

(120) التذيل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، ص 42/4-43.

(121) الكتاب، سيبويه، 85/1.

(122) سورة الفرقان: من الآية 41.

(123) ويسميه ابن مالك حذف العائد من النعوت، شرح التسهيل، ابن مالك، 3/312.

(124) سورة البقرة: من الآية 48.





وما شيء حميت بمستباح، أي: حميته⁽¹²⁵⁾.

واستشهد ابن مالك على حذف العائد من الخبر بقراءة ابن عامر، وأخبر أن حذف الضمير جائز بإجماع؛ لكونه مفعولاً به، والمبتدأ به (كل)⁽¹²⁶⁾.

ويبين ابن هشام القياس في الرتبة لتقدير العائد المحذوف، ثم يوضح علتيه، وما ذكره البيانين في ذلك، وما هي العلة التي يعلل بها الحذف والتأخير، فيقول: "القياس أن يُقَدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصلين من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله، فيجب أن يُقَدَّر المفسر في نحو: زيدا رأيت، مقدماً عليه، وجوّز البيانين تقديره مؤخراً عنه، وقالوا لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمرٍ معنويٍّ لذلك"⁽¹²⁷⁾.

المبحث الرابع: التوجيه البلاغي للكلمات الفرشية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الالتفات من الخطاب إلى الغيبة:

من القضايا البلاغية التي اهتمت بها البلاغة العربية في علم المعاني الالتفات، الذي يعد من انفرد اللغة العربية، حتى عُدَّ من شجاعة العربية⁽¹²⁸⁾، و"الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشري هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد"⁽¹²⁹⁾.

ومعناه في مصطلح علماء البلاغة: "هو العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول"⁽¹³⁰⁾.

وقد ورد الالتفات في المصحف الشامي في ثلاثة مواضع:

الأول: في قوله تعالى: { أَتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ }⁽¹³¹⁾. والذي يعد التفاتاً من الخطاب إلى الغيبة.

وقد انفرد المصحف الشامي بزيادة ياء الغيب، في الفعل المضارع (تذكرون)، ورُسم في سائر المصاحف

(125) وصدر البيت: أُنحِتْ حَمِي تَهَامَةً بَعْدَ نَجْد. ينظر: الكتاب، سيبويه، 87/1، شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 383/1، الحجة، الفارسي، 266/6-267، شرح التسهيل، ابن مالك، 312/3.

(126) شرح التسهيل، ابن مالك، 312/1.

(127) مغني اللبيب، ابن هشام، ص 799.

(128) الطراز لأسرار البلاغة، العلوي، 71/2.

(129) الإيضاح، القزويني، 91/2.

(130) الطراز لأسرار البلاغة، العلوي، 71/2.

(131) سورة الأعراف: الآية 3.





بحذف الباء⁽¹³²⁾.

والثاني: التفات من الغيبة إلى الخطاب.

والثالث: التفات من التكلم إلى الإخبار.

وسياقي ذكرهما تباعاً في المطلبين التاليين من هذا المبحث.

ويتكون الفعل (تذكرون) من تاءين (تتذكرون)، ثم حذفت إحداها⁽¹³³⁾، وقرئ الفعل مخففاً كافة، أو متقللاً⁽¹³⁴⁾، لكن اختلف النحويون أي التاءين أولى بالحذف؛ فقال البصريون: المحذوفة التاء الأصلية، دون تاء المضارعة، وقال الكوفيون: إن المحذوفة هي تاء المضارعة، دون الأصلية.

وقد احتج البصريون بأن التاء الأصلية لم تأت لمعنى، وأما الزائدة، فهي الدالة على المضارعة، فلما وجب حذف إحداها كان حذف ما لم يدخل المعنى أولى.

واحتج الكوفيون بأن حذف الزائدة أولى من الأصلية⁽¹³⁵⁾؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى⁽¹³⁶⁾.

هذا من حيث بيان التاء الأصلية من الزائدة، واختلاف اللغة فيهما، لكن ما التوجيه اللغوي للالتفات من الخطاب إلى الغيبة؟

يوجّه الفارسي قراءة (يتذكرون) أنه مخاطبة للنبي -صلى الله عليه وسلم- أي: قليلاً تذكر هؤلاء الذين ذكروا بهذا الخطاب⁽¹³⁷⁾.

ويفرق مكّي بين قراءة الخطاب والغيبة، فيقول: ”وحجة من قرأ بياء وتاء أنه أخبر عن غيب، أي: قليلاً يا محمد ما يتذكر هؤلاء الذين بعثت إليهم، وحجة من قرأ بالتاء أنه رده إلى الخطاب قبله في قوله: {اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ} وقوله: {وَلَا تَتَّبِعُوا}“⁽¹³⁸⁾.

ويبين ابن عاشور أن الضمير في قراءة (يتذكرون) عائدٌ إلى المشركين على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، أعرض عنهم، ووجّه الكلام على غيرهم من السامعين: إلى النبي والمسلمين⁽¹³⁹⁾.

(132) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص98، المقنع، الداني، ص578.

(133) الكتاب، سيبويه، 4/477.

(134) مخففاً في قراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف، ومنتقلاً عند باقي القراء. ينظر: الواسطي، الكنز 2/476.

(135) ذهب إلى هذا الزجاج والأزهري وابن زنجلة، ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 2/316، معاني القراءات،

الأزهري، 1/400، حجة القراءات، ابن زنجلة، ص279.

(136) الإنصاف، الأنباري، 2/534.

(137) الحجة، الفارسي 6/4.

(138) الكشف، مكّي، 1/460.

(139) التحرير والتنوير، ابن عاشور 8/18.





إن الخطاب في القراءتين مختلف؛ ففي قراءة الخطاب تطابق وانسجام بين الفعل المخاطب في أول الآية والفعل لهم في نهاية الآية، وفي قراءة الغيب انتقال والتفات من الخطاب في أول الآية إلى غيبة في الفعل الأخير، ليدل على أنهم غُيِّبَ، يستوي حضورهم وغيابهم، ما داموا قد آثروا الإعراض على الاتِّباع.

المطلب الثاني: الالتفات من الغيبة إلى الخطاب:

رسم في المصحف الشامي لفظ (منهم) من قوله تعالى: {كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً} (140) بكاف الخطاب، وفي سائر المصاحف بهاء الغيب (141). وقراءة ابن عامر (منكم) بضمير خطاب الجماعة، وكذلك رُسمت في مصاحف الشام، وهذه الرواية جارية على طريقة الالتفات؛ أي الانصراف من الغيبة إلى الخطاب (142).

وقد نظر أبو علي الفارسي في بيان حجتَي الرسمين والقراءتين إلى السياق القبلي للآية، ثم سياق القرآن كله، فقال: ”من قرأ: أشد منهم قوة فأتى بلفظ الغيبة؛ فلأن ما قبله من قوله: {أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ} (143) على لفظ الغيبة، فكذلك يكون قوله: {كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً} على الغيبة؛ ليكون موافقاً لما قبله من ألفاظ الغيبة، فهذا البين.

وأما من قال: (كانوا هم أشد منكم) بعد ما ذكرناه من ألفاظ الغيبة، فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب، كقولك: {إِنَّا كَتَبْنَاكَ تَعْبُدُ} (144) بعد قوله: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} (145) وحسن الخطاب هنا، لأنه خطاب فيما أرى لأهل مكة، فحسن الخطاب بحضورهم، فجعل الخطاب على لفظ الحاضر المخاطب، وهذه الآية في المعنى مثل قوله: {مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمْكِنْ لَكُمْ} (146) ومثل قوله: {أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا} (147).» (148)

المطلب الثالث: الالتفات في الفعل المضارع من التكلم إلى الإخبار:

رسم الفعل (أنجيناكم) من قوله تعالى: {وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ} (149) بالياء والنون، من غير ألف،

(140) سورة غافر: من الآية 21.

(141) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص 101، المقنع، الداني، ص 586-587، الوسيلة، الوسيلة ص 217-218.

(142) الحجة، الفارسي 106/6، الكتاب الفريد، المنتجب الهمداني، 483/5، التحرير والتبوير، ابن عاشور 120/24.

(143) سورة غافر: من الآية 21.

(144) سورة الفاتحة: من الآية 5.

(145) سورة الفاتحة: من الآية 2.

(146) سورة الأنعام: من الآية 6.

(147) سورة الروم: من الآية 9.

(148) الحجة، الفارسي 6/106.

(149) سورة الأعراف: من الآية 141.





في المصاحف، عدا الشامي، وفي الشامي بألف من غير ياء ولا نون⁽¹⁵⁰⁾.

وهذا يعني أن في هذا الرسم التفاتاً من المتكلم المعظم نفسه إلى الإخبار عنه من قبل غيره، وفي هذا الالتفات دلالة سياقية على اتصال سياق الكلام بعضه ببعض، فالقرآن كله سياق واحد.

يقول ابن خالويه عن القراءتين: ”يقرأ بإثبات الياء والنون، وبجذفهما، فالحجة لمن أثبتهما: أنه من إخبار الله تعالى عن نفسه بنون المملوكوت، وعليها جاء قوله: { رَبِّ أَرْجِعُونِ }⁽¹⁵¹⁾ والحجة لمن حذفها: أنه من إخبار النبي -عليه السلام- عن الله، والفاعل مستتر في الفعل، وإذ في أول الكلام متعلقة بفعل، دليله قوله تعالى: { وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ }⁽¹⁵²⁾، وإنما وعظهم الله تعالى بما امتحن به من كان قبلهم، وذكّرهم نعمه عليهم، وذكّرهم من حلول التّقم عند مخالفتهم“⁽¹⁵³⁾.

ويُعَلَّلُ رسم هذا الفعل بنون المتكلم المعظم نفسه، وهو الله جل في علاه، بالسياق اللغوي القبلي المتمثل في قوله تعالى: { وَجُوزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ }⁽¹⁵⁴⁾، ورسم الفعل بجذف الياء والنون على الغيبة؛ وذلك على السياق القبلي، وهو على إعادة الضمير إلى الله في قوله: { قَالَ أَعِيََّرَ اللَّهُ أَبْعِيكُمْ إِلَهَا }⁽¹⁵⁵⁾، فيكون من كلام موسى؛ بإخباره عن الله تعالى، وتذكير بني إسرائيل بإنجاء الله لهم⁽¹⁵⁶⁾.

المبحث الخامس: التوجيه الدلالي للكلمات الفرشية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دلالة الانتقال من الاستفهام إلى الخبر:

للغة العربية أساليبها المختلفة من حيث الإنشاء والإخبار، ومن أساليبها أسلوبا الاستفهام والإخبار، وحقيقة الاستفهام طلب الإفهام، والهمزة أصل أدواته⁽¹⁵⁷⁾. وقد تخرج الهمزة عن معنى الاستفهام إلى معانٍ آخر، حصرها ابن هشام في ثمانية معان، وهي: التسوية، والإنكار الإبطالي، والإنكار التوبيخي، والتقرير، والتحكّم، والأمر، والتعجب، والاستبطاء⁽¹⁵⁸⁾.

والاستفهام والإخبار أسلوبان من أساليب اللغة العربية، وكلها استعمالاً فصيحاً⁽¹⁵⁹⁾.

لقد انفرد المصحف الشامي برسم نونين على الإخبار في لفظ (إننا)، وفي سائر المصاحف بياء،

(150) هجاء مصاحف الأمصار، المهدي، ص99، المقنع، الداني، ص579.

(151) سورة المؤمنین: من الآية 99.

(152) سورة الأنفال: من الآية 26.

(153) الحجة، ابن خالويه، ص162-163.

(154) سورة الأعراف: من الآية 138.

(155) سورة الأعراف: من الآية 140.

(156) التحرير والتنوير، ابن عاشور 85/9.

(157) الإلتقان، السيوطي 167/2.

(158) مغني اللبيب، ابن هشام، ص24-27.

(159) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ص25/20.





وهي صورة الهمزة ونون بعدها⁽¹⁶⁰⁾، وذلك من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَاتَانَا آئِنًا لَّمْ نُخْرَجُونَ﴾⁽¹⁶¹⁾، وهذا الموضع من مواضع الاستفهام المكرر، الذي يرد في لفظين؛ وقد اختلف القراء في هذا الاستفهام على ثلاثة مذاهب:

الأول: الاستفهام في الموضعين.

الثاني: الاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني.

الثالث: الإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني.

وابن عامر الشامي أصل قراءته (الإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني)، إلا في مواضع، ومنه موضع النمل، فإنه يستفهم في الأول، ويخبر في الثاني، ويزيد نونا⁽¹⁶²⁾.

وإن اختلف القراء في الاستفهام والإخبار، بيد أن المعنى في القراءتين فيه دليل على كفر مؤكد مبالغ فيه⁽¹⁶³⁾، فقد استبعد الكفار أن تبعث الأجساد والرسم من القبور، واستملحوا ذلك، فذكر ذلك عنهم على جهة الرد عليهم⁽¹⁶⁴⁾.

ومن حيث علة الرسم، فقد رأى علماء الرسم أن صورة النون بعد الهمزة في رسم المصحف الشامي هي كصورة الهمزتين في رسم المصاحف الأخرى، التي تثبت الهمزتين؛ إذ النون توازي في رسمها صورة الهمزة.

يقول السخاوي: "لقد صُوِّر بعد الهمزة حرفين، فاعتقد الشامي أنهما نونان، وغيره يعتقد أن الهمزة الثانية صورت ياءً، كما صورت في (أنكم)"⁽¹⁶⁵⁾.

المطلب الثاني: دلالة اختلاف اللفظ لاختلاف قراءته:

كُنَّيَتِ المصاحف مجردة من النقط والشكل، وكان لهذه الصورة الرسمية احتمالاً لتعدد القراءات في الكلمة القرآنية، والأمثلة على ذلك في القرآن كثيرة، من ذلك (كبير، وكثير)، (فتبينوا، ففتبتوا).

ومما انفرد به المصحف الشامي لفظ (يسيركم) من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾⁽¹⁶⁶⁾، فُرِّسَ في مصحف الشامي بسننيتين مختلفتين إيماء إلى الياء والنون قبل الشين المعجمة كما هي قراءة ابن عامر. وفي سائر المصاحف (يسيركم) من التسيير كما قرأ به الباقون، فُرِّسَ بمركز الياء قبل

(160) الوسيلة، السخاوي ص 197.

(161) سورة النمل: آية 67.

(162) الكشف، مكّي 2/20.

(163) الكشف، الزمخشري 3/380.

(164) المحرر الوجيز، ابن عطية، 4/268-269.

(165) الوسيلة، السخاوي ص 197-198.

(166) سورة يونس: من الآية 22.





السين، وأخرى بعدها قبل الراء. (167)

قال الشاطبي في عقيلة أتراب القصائد (168):

..... وحرفٌ ينشركم بالشام قد نُشرا

لقد اتجه المفسرون في توجيه هذا الرسم والقراءة على اتجاهات ثلاث؛ فمنهم من اكتفى بذكر القراءتين وتصويبهما، كما فعل الفراء حين قال: ”وقوله: الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ قِراءة العامة. وقد ذكر عن زيد بن ثابت (ينشركم) قرأها أبو جَعْفَرِ المديني (169) كذلك. وكل صواب إن شاء الله (170)“.

ومنهم من فرق بين دلالاتي الرسمين والقراءتين، كما بين ذلك الطبري بقوله: ”وَقَرَأَ ذَلِكَ أَبُو جَعْفَرٍ الْقَارِيُّ: (هُوَ الَّذِي يَنْشُرُكُمْ) مِنَ النَّشْرِ، وَذَلِكَ الْبَسْطُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: نَشَرْتُ التَّوْبَ، وَذَلِكَ بَسْطُهُ وَنَشَرُهُ مِنْ طَبْئِهِ، فَوَجَّهَ أَبُو جَعْفَرٍ مَعْنَى ذَلِكَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ عِبَادَهُ، فَيَبْسُطُهُمْ بَرًّا وَبَحْرًا، وَهُوَ قَرِيبُ الْمَعْنَى مِنَ النَّسِيرِ“ (171).

ووجه الزخشيري قراءة (ينشركم) بذكر نظائرها من القرآن الكريم؛ وذلك من مثل قوله تعالى: {فَأَنْتَشِرُوكُمْ فِي الْأَرْضِ} (172) وقوله تعالى: {ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ} (173).

ومن المفسرين من يذكر الأصل في القراءة التي تتوافق مع الرسم، وما طرأ عليها-حسب نقله- من تغيير، كما فعل ابن عطية حين قال: ”وهذه قراءة الجمهور من سير، وكذلك هي في مصحف ابن مسعود، وفي مصحف أبي شيخ وقال عوف بن أبي جميلة قد: كان يقرأ (ينشركم) غيرها الحجاج بن يوسف (يسيركم)، قال سفيان بن أبي الزعل: كانوا يقرؤون (ينشركم) فنظروا في مصحف ابن عفان فوجدوها (يسيركم)، فأول من كتبها كذلك الحجاج، وقرأ ابن كثير في بعض طرقة (يسيركم) من أسار، وقرأ ابن عامر وحده من السبعة (ينشركم) بفتح الياء وضم الشين من النشر والبث، وهي قراءة زيد بن ثابت، والحسن، وأبي العالبي، وأبي جعفر، وعبد الله بن جبير بن الفصيح، وأبي عبد الرحمن، وشيبة، وروي عن الحسن أنه قرأ (ينشركم) بضم الياء وكسر الشين وقال: هي قراءة عبد الله، قال أبو حاتم: أظنه غلط“ (174).

(167) جميلة أرباب المرصد، المعبري، 1/ 372. ذكر الزجاج قراءة ثالثة وهي بفتح الياء، وكسر السين، ثم قال: «ولا أعلم أحداً قرأ بها». ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج 12/3.

(168) عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي، ص 8.

(169) وهي قراءة ابن عامر الشامي من القراء السبعة، وأبي جعفر من القراء الثلاثة. ينظر: المبسوط، النيسابوري، ص 233.

(170) معاني القرآن، الفراء، 1/ 460.

(171) جامع البيان، الطبري، 12/ 147، الكشف والبيان، 14/ 191، معالم التنزيل، البغوي، 2/ 415.

(172) سورة الجمعة: من الآية: 10.

(173) سورة الروم: من الآية: 20.

(174) المحرر الوجيز، ابن عطية 3/ 112-113.





ومهما يكن من أمر الحجاج بن يوسف فإنه لا يمكن أن يغير حرفاً (موضِعاً) من القرآن يقرأ بقراءة إلى قراءة أخرى، فهو من لا يُنكّر جهده في ضبط المصحف؛ فقد قام بعمل جليل بتكليفه يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم اللذين قاما بنقط المصحف نقط إعجام وإعراب⁽¹⁷⁵⁾.

خاتمة البحث ونتائجه:

الحمد لله على فضله وامتنانه، وجوده، وكرمه وإحسانه. لقد خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

- 1- إن المصحف الشامي قد تفرد برسم سبعة عشر موضعاً عن سائر المصاحف؛ فمنها ما يخص الحذف والإثبات من قواعد الرسم، ومنها ما يخص القواعد النحوية والبلاغية والدلالية.
- 2- إن كل كلمة من الكلمات الفرشية التي انفرد بها المصحف الشامي تظهر فيها الدلالات اللغوية، وذلك بعد تحليل توجيهها اللغوي، من كتب اللغة، والتفسير، ومعاني القرآن الكريم، وكذا كتب توجيه القراءات.
- 3- وما يُظهر الدلالات اللغوية للكلمات الفرشية التأمل في سياقها الداخلي؛ بدءاً من سياق الآية، إلى سياق المقطع، وسياق الأشباه والنظائر للكلمة القرآنية في سور القرآن الكريم؛ إذ القرآن الكريم كله سياق واحد محكم، لا يتجزأ، ولا يتناقض، بل يفسر بعضه بعضاً.
- 4- إن قواعد رسم المصحف الست قواعد كتابية قرائية لغوية، ومجال الدراسة فيها خصب متجدد، وبخاصة ما انفردت به المصاحف.
- 5- أضحت قضيتنا الوصل والفصل من القضايا التي تتلاقى فيها العلوم اللغوية من نحو وبلاغة، بعلوم القراءات (علم الرسم، والتوجيه، وعلم الوقف والابتداء).
- 6- للعامل النحوي دوره وأهميته في التوجيه النحوي لما انفرد به المصحف الشامي، من المسائل اللغوية في الكلمات الفرشية، من أول القرآن الكريم إلى خاتمته.
- 7- لا يمكن دراسة النحو العربي دراسة واضحة بمعزل عن علم المعاني في البلاغة العربية؛ فالإعراب فرع عن المعنى، وعلم النحو والمعاني علمان مرتبطان تكتمل بهما المعرفة النحوية والدلالية.
- 8- الالتفات من المسائل اللغوية البلاغية التي أفاض الأقدمون في دراستها، ودرسها المحدثون تحت مسميات أخرى، منها العدول.
- 9- لقد اشتمل المصحف الشامي على قراءات مُشكّلة على كثير من المفسرين والنحويين.
- 10- لقد أثرى المصحف الشامي برسمه وقراءاته الدراسات القرآنية واللغوية؛ وذلك بالاعتراضات والرودود في كتب المفسرين والنحويين، وكذا في كتب رسم المصحف.

(175) رسم المصحف وضبطه، شعبان محمد إسماعيل، ص 90.





11- لقد أعطى خلؤ المصاحف من النقط (نقط الإعجام)، ثم نقط الإعراب احتمال تعدد القراءات في الكلمة، وكذا تعدد الدلالات الناتجة عن هذا التعدد.

توصيات البحث:

من أهم التوصيات التي خرج بها البحث ما يلي:

أولاً: أفراد كل مصحف من المصاحف العثمانية بالدراسة لكافة مستوياتها اللغوية (الصوتية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية).

ثانياً: ألا يُنظر إلى الدراسات اللغوية في تراثنا القديم أنها معيارية، أي أنها تذكر القاعدة دون تعليل أو وصف لها، بل فيها الوصف لعلل الرسم وأوجهه.

ثالثاً: تنشئة الجيل الجديد على حب كتاب الله تعالى، وتعليمه العلوم المتعلقة به، ومنها قواعد رسم المصحف وضبطه بجانبه النظري والتطبيقي.

رابعاً: تنفيذ الشبهات المتعلقة برسم المصحف، ومنها صعوبته، ومخالفته للقواعد الإملائية، وكذا وجود التحريف في بعض ألفاظه بالزيادة أو النقصان.





فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- 1- ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد عبده، (الفاوق الحديثة-القاهرة، 1423هـ-2002م).
- 2- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، (دار الكتب العلمية-بيروت، 2009م).
- 3- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، تجبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق: أحمد مفلح القضاة، دار الفرقان-الأردن، 1421هـ-2000م).
- 4- ابن حجر، أحمد بن علي بن حدر العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية-مصر، 1380-1390هـ).
- 5- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي-القاهرة، 1413هـ-1992م).
- 6- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (دار الشروق-بيروت، 1401هـ).
- 7- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، (مؤسسة الرسالة-بيروت، 1431هـ).
- 8- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير، (الدار التونسية-تونس، 1984م).
- 9- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية-بيروت، 1422هـ).
- 10- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (1979)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر-بيروت.
- 11- ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن الله، (1990)، شرح تسهيل الفوائد، دار هجر-مصر.
- 12- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، (1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، دار الفكر-دمشق.
- 13- ابن عيش، يعيش بن علي بن عيش، (2001)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية-بيروت.
- 14- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1993)، البحر المحيط، (دار الكتب العلمية-بيروت).
- 15- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1997) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم-دمشق، دار كنوز إشبيلية-الرياض.
- 16- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1998)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- 17- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (1990)، معاني القرآن، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- 18- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، (1991)، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب-جامعة الملك سعود.
- 19- إسماعيل، شعبان محمد، (2001)، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والمصطلحات الحديثة، (دار السلام-القاهرة).
- 20- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية-بيروت.
- 21- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (1985)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مكتبة المنار-الأردن.
- 22- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1997)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- 23- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، (1992)، معالم التنزيل، دار طيبة-الرياض.
- 24- توفيق منصوري، (2018)، التوجيه اللغوي للقراءات عند الألووسي في روح المعاني، أطروحة دكتوراه-جامعة وهران-الجزائر.
- 25- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم، (2015)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، دار التفسير، جدة.





- 26- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين، التعريفات، (دار الكتب العلمية-بيروت، 1403هـ-1983م).
- 27- الجعبري، برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الخليل، جملة أرباب المراد في شرح عقيلة أتراب القوائد، تحقيق: محمد إلياس محمد أنور، (جامعة أم القرى-كلية الدعوة وأصول الدين، 1422هـ).
- 28- الحمد، غانم قدوري، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، (دار عثان-الأردن، 2001م).
- 29- الحمد، غانم قدوري، المسير في علم رسم المصحف وضبطه، (الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم-جدة، 1433هـ-2012م).
- 30- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان الغيثمين، (دار الغرب الإسلامي-مكة المكرمة، 1990م).
- 31- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، دراسة وتحقيق: نورة بنت حسن بن فهد الحميد، (دار التدمرية-السعودية، 1431هـ-2010م).
- 32- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية-بيروت، 1407هـ-1987م).
- 33- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، 1422هـ-2001م).
- 34- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، (2010). الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- 35- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، (عالم الكتب-بيروت، 1408هـ-1988م).
- 36- الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، (مطبعة عيسى البابي الحلبي-مصر، د.ت).
- 37- الزركشي، دير الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية-مصر، د.ت).
- 38- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (1993) المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال-بيروت.
- 39- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (1998)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، مكتبة العبيكان-السعودية.
- 40- السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، (2003) الوسيلة إلى كشف العقيلة، مكتبة الرشد-الرياض.
- 41- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988)، الكتاب، مكتبة الخانجي-القاهرة.
- 42- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (2008)، شرح كتاب سيويه، (دار الكتب العلمية-بيروت).
- 43- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، عقود الجمان في علم المعاني والبيان، تحقيق وضبط: عبد الحميد ضحا، (دار الإمام مسلم-القاهرة، 1433هـ-2012م).
- 44- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ-1974م).
- 45- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة، تحقيق: فؤاد علي منصور، (دار الكتب العلمية-بيروت، 1418هـ-1998م).
- 46- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من المحققين، (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى، 1428هـ-2007م).
- 47- الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد، حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع، تحقيق: محمد تميم الزعبي، (مكتبة دار الهدى-المدينة المنورة، 1426هـ-2005م).
- 48- الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد، عقيلة أتراب القوائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف، تحقيق:





- أمن رشدي سويد، (دار نور المكتبات-جدة، 1422هـ-2001م).
- 49- صالح، عبد الكريم إبراهيم عوض، المتحف في رسم المصحف، (دار الصحابة للتراث-طنطا-مصر، 1427هـ-2006م).
- 50- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن محسن التركي، (دار هجر للطباعة والنشر-القاهرة، 1422هـ-2001م).
- 51- عبد العظيم، نصر فتحي، القراءات القرآنية بين مخالفة الرسم ووجوه الإعراب دراسة تحليلية، (كلية اللغة العربية-القاهرة، مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، العدد: 12).
- 52- العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز لأسرار البلاغة، (المكتبة العنصرية-بيروت، 1423هـ).
- 53- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاني، (دار المأمون للتراث-دمشق، 1413هـ-1993م).
- 54- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاني، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شليبي، (الدار المصرية للتأليف-مصر، 1431هـ).
- 55- القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، (مكتبة السوداي-المدينة المنورة، 1412هـ-1992م).
- 56- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، (مؤسسة الرسالة-بيروت، 1427هـ-2006م).
- 57- القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (دار الجيل-بيروت، 1431هـ).
- 58- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، (مؤسسة الرسالة-بيروت، 1394هـ-1974م).
- 59- المقدسي، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار التي قولاج، (دار صادر-بيروت، 1395هـ-1975م).
- 60- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، (2010)، المقتضب، عالم الكتب-بيروت.
- 61- مكرم، عبد العال سالم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، (مؤسسة الرسالة-بيروت، 1413هـ-1993م).
- 62- المنتجب الهمداني، المنتجب بن أبي العز بن رشيد، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، (دار الزمان-المدينة المنورة، 1427هـ-2006م).
- 63- المهدي، أبو العباس أحمد بن عمار، هجاء مصاحف الأمصار، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (دار ابن الجوزي-السعودية، 1430هـ).
- 64- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، (عالم الكتب-بيروت، 1405هـ-1985م).
- 65- نصار، جهاد عبد القادر حسين، التنوعات الفرشية للقراءات العشر المتواترة، وتوجيهاتها اللغوية، (مجلة اللغة العربية وآدابها-جامعة الأقصى-غزة-فلسطين، 2019م).
- النيسابوري، أبو بكر أحمد بن الحسين، (1981) المبسوط في القراءات العشر، مجمع اللغة العربية-دمشق.
- 66- الواسطي، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني، (مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، 1425هـ-2004م).

